وعلى الايداع وهو توكيل بحفظ الحق والأصل فيها قبل الاجماع
قوله تعالى ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها وقوله
فليؤد الذي ائتمن امانته وخبر اداء الامانة الى من ائتمنك
ولا تخن من خانك رواه الحاكم على شرط مسلم واركانها اربعة
مودع ووديع ووديعة وصيغة يضمن الوديع ما تعدى
فيه منها الا ان ياخذ درهما مثلا من كيس فيه دراهم مودعة
عنده ثم رده اليه مثله فيضمن الجميع اذ لم يتميز اي الدرهم عنها
البقية لانه خلطها بمال نفسه بلا تميز فهو متعد فان تميز بسكة
او نحوها ورد اليه عين الدرهم ضمنه فقط ويضمن الوديعة بايداع
غير اي بايداعه لها غير ولو قاضيا بلا اذن من المالك ولا
عذر له بخلاف ما لو استعان بمن يحملها الى المحرز او يضعها
في خزانة مشتركة بينه وبين ابيه مثلا وعذر ذلك وبخلاف ما
لو اودعها غير لعذر كحريق واعادة في البقعة واشراف المحرز
على الخراب ولم يجد محرزا ينقلها اليه وارادة سفر تعذر ردها
لمالكها او وكيله ثم القاضي فان دفنها بموضع وسافر ضمن
بخلاف ان اعلم بها امينا يمكن الموضع لم يضمن لان اعلامه
بمنزلة ايداعه ويضمنها بوضعها في غير حرز مثلها وبنقلها
من حرز مثلها الى دون حرز مثلها هو اولى من قوله الى دون
حرزها الاول لانه عرضها للتلف بخلاف ما لو نقلها الى حرز
مثلها وان كان الاول احرز ولا يضمنها بنقلها بظن المالك بخلاف
ما لو انتفع بها بظنه ويضمنها بترك دفع مثلها لتركه

حفظها

منظها الواجب عليه بالتزامه فلو اودعه دابة فتركها على
ضمن الا ان يكون المالك نهاه عنه ويضمنها بالعدول عن الحفظ
المامور به من المالك مع تمكنها بذلك اي العدول لعذر فلو قال
له لا تودع على الصندوق فوضعه وانكسر بثقله وتلف ما فيه بذلك
جنب او سرق في الصحراء حيث لو لم يودع فوقه لم يودع فيه ضمن فلو
تلف بغير ذلك فلا ضمان وكذا لو قال لا تتقل عليه فاثقل او لا
تتقل عليه تثقلين فاثقلهما لانه زاد في الحفظ ولم يقصر ويضمنها
بالانتفاع بها فلو لبس الثوب او ركب الدابة لغير غرض المالك
ضمن لتعديه ومتى صارت مضمونة بانتفاع او غيره ثم ترك الانتفاع
لم يبرا الا ان يحدث له المالك استيمانا

باب القراض

ويقال المقارضة والمضاربة وهو ان يعقد على مال ليتجر فيه
ليكون الربح مشتركا بينهما والاصل فيه الاجماع
واجنح له ايضا بقوله تعالى وآخرون يضربون في الارض يبتغون
من فضل الله وبانه صلى الله عليه وسلم ضارب لخديجة
بمالها الى الشام وانفذت معه عبدها ميسرة وحقيقته
ان اوله وكالة وآخره جعالة واركانه عمة وعاقد وصيغة
وراس مال وعمل وربح يختص القراض بالدراهم والدنانير
الخالصة فلا يصح على غيرها كبر ومغشوش وفلوس وسائر
العروض لان في القراض اغرارا لان العمل فيه غير مضبوط والربح
غير موثوق به وانما جوز للحاجة فاختص بما يروج بكل
حال وتسهل النجاة به والربح مشترك بينهما بحسب الشرط

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)